اقتصاد

لبنان: الغلاء يسرق فرحة عيد الأم

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

سرقت الأزمة المعيشية في لبنان فرحة العائلات بعيد الأم الذي يصادف الأحد 21 مارس/آذار، حيث حرمت الأولاد من متعة شراء الهدايا والورود احتفاء بهذه المناسبة السنوية.

يقول روني خولي، لـ«العربي الجديد» إنه اعتاد كل سنة على شراء باقة وردٍ لوالدته مع العطر المفضّل لديها وقالب حلوى تقديراً لعطاءاتها التي لا تساوي هدايا الكون شيئاً أمامها.

ويضيف خولي بغصّة، «باقة الورد تبدأ من 50 دولارا أي 75 ألف ليرة وفق سعر الصرف الرسمي 1515 ليرة، حتى الزهرة الواحدة سعرها يتخطى 10 دولارات، أما العطر فاصبح سعره حوالي مليون ليرة وهو ما يعادل تقريباً 700 دولار، في حين يفوق سعر قالب الحلوى الصغير سبعين ألف ليرة، أي 69 دولارا، وهذه المصاريف لم يعد بوسعي تحمّلها، حيث إن الراتب الذي أتقاضاه بالعملة الوطنية وفق سعر الصرف الرسمي ومخفض إلى النصف بسبب الأزمة الاقتصادية فيصل إلى مليوني ليرة (تقريباً 1200 دولار).

ويأسف خولي الذي يعمل في شركة خاصة للتكنولوجيا، لما وصل إليه لبنان والعائلات من حرمان وترشيد للنفقات.

من جهتها، تلفت ريما يمّين لـ«العربي الجديد» إلى أنها تدخر الأموال منذ شهرين حتى تشتري هدية لوالدتها، لكن وقتها الدولار كان سعر صرفه لا يتخطى 8 آلاف ليرة لكن عندما نزلت للتسوّق اكتشفت أن كل الأسعار باتت وفق سعر 10 آلاف وما فوق. وقد جالت على أكثر من 20 محلا تجاريا لتحظى بقطعة ملابس بقيمة 300 ألف أي 200 دولار وهي أرخص بلوزة ومن البضائع القديمة في المستودعات.

في حين تشير روزي جبّور إلى أنها اعتادت كل سنة على شراء هديتين واحدة لوالدتها وثانية لأم زوجها، لكنها وقفت محتارة اليوم أمام زجاج المحال التجارية كيف ستشتري غرضين وهي خسرت عملها بسبب إفلاس شركة خاصة كانت تعمل فيها، وراتب زوجها يكفي فقط للعائلة الصغيرة والحاجيات الأساسية.

وتلفت روزي إلى أنها قررت شراء وردتين مزينتين بأربعين ألف ليرة (حوالي 26 دولارا) وقالبي حلوى بـ150 ألفا أي 100 دولار ولم تتمكن من شراء أي هدية. مضيفةً: «هذا أسوأ عيد يمرّ علينا حتى زوجي الذي كان يقيم لنا الغداء ويعطي ابني هدية ليقدمها لي تمنيت عليه هذه السنة ألا يشتري شيئاً فالأولوية اليوم للأكل والمياه والقسط المدرسي».

وعند محل لبيع الورود يقف أحد المواطنين وهو شاب عشريني لدقائق يسأل عن سعر كل نوع، ويحاول التفاوض مع صاحب المحل لتخفيض السعر. وقال: «في جيبي 30 ألف ليرة (20 دولارا لا تشتري لي شيئاً، أرجوك أريد باقة صغيرة أقدمها لوالدتي لأرسم البسمة على وجهها عندها قدم له صاحب المحل باقة من 5 ورود وقال له هذه هدية واشتر بمالك قطعة حلوى صغيرة ستسعد بها أيضاً».

ويقول صاحب المحل، لـ«العربي الجديد»، «هذه السنة، نشعر بالإحباط والعجز، نعلم أن أسعارنا مرتفعة جداً والقدرة الشرائية شبه معدومة، لكننا نشتري بضائعنا بالدولار ووفق سعر السوق السوداء ومع ذلك نبيعها بأسعار مخفضة من دون تسجيل أرباح وإلا كانت الأسعار ستحلق بالعالي». واستقر سعر صرف الدولار في اليومين الماضيين على 11 ألفا تقريباً بانتظار أجواء اللقاء المرتقب بين الرئيس ميشال عون ورئيس الوزراء المكلف سعد الحريري اليوم الاثنين في قصر بعبدا الحكومي الذي ستنعكس أجواؤه على سعر الصرف في السوق السوداء.

ضياع موسم العطلات

قال مايك تيلديسلي العالم في هيئة استشارية حكومية في لندن، إن قضاء عطلات للبريطانيين في الخارج هذا الصيف أمر «غير مرجح بشكل كبير «بالنسبة لمعظم البريطانيين بسبب مخاطر جلب سلالات جديدة من كوفيد-19، مما يترك شركات الطيران وشركات السفر تستعد لضياع ثاني موسم ذروة. وحظرت بريطانيا السفر لمعظم الناس خلال فترة العزل العام الحالية، وقالت إنه لن يُسمح بقضاء عطلات خارج البلاد حتى 17 مايو/ أيار على أقرب تقدير. وقال مايك تيلديسلي إن من المرجح أن يؤدي خطر جلب سلالات مقاومة للقاحات إلى بريطانيا إلى إفساد العطلة السنوية للبلاد. وأضاف تيلديسلي لإذاعة (بي. بي. سي)، أول من أمس: «للأسف أعتقد أن السفر للخارج هذا الصيف، بالنسبة للناس العاديين الذين يقضون عطلات، أمر غير مرجح بشكل كبير».

(Getty)

لقطات

استبعاد تعرّض الكويت لأزمة سيولة

قال بنك «أوف أميركا» إن خطوات تبنتها حكومة الكويت للحد من استنزاف الأصول السائلة لدى الخزانة، قد ترجئ خطر أزمة سيولة إلى الربع الثالث من العام الجاري، الذي يبدأ في سبتمبر/ أيلول المقبل. وأضاف بنك «أوف أميركا»، في تقرير صدر بتاريخ 17 مارس/ آذار، وفق وكالة رويترز، أمس الأحد: «تبنّت السلطات خطوات لتقليل استنزاف الأصول السائلة لدى صندوق الاحتياطي العام.

تفيد تقديراتنا بأنها أطالت المدى الزمني لاستنزاف أصول الصندوق حتى الربع الثالث من 2021»، مضيفاً: «استرداد التوزيعات المتراكمة من كيانات حكومية قد يطيل هذا المدى الزمني أكثر».

مكتب تمثيلي لـ«سوسيتيه جنرال» في الدوحة

أعلن أمس، عن إنشاء مكتب تمثيلي لبنك «سوسيتيه جنرال» في الدوحة ليعمل في إطار منصة مركز قطر للمال. وقالت وزارة التجارة والصناعة القطرية، إن هذه الخطوة تعد إضافة نوعية لقطاع الخدمات المالية في دولة قطر، و تعكس ثقة كبرى الشركات العالمية في قوة الاقتصاد القطري، خاصة وأن الدولة توفر العديد من الحوافز والفرص الاستثمارية التي من شأنها دعم توسع الشركات الاجنبية، لا سيما الشركات الفرنسية، في الاسواف المحلية والإقليمية والعالمية. ويعد بنك «سوسيتيه جنرال» واحدا من اكبر البنوك الفرنسية، و تجاوز عدد عملائه 29 مليون عميل من الافراد والشركات والمؤسسات.

إقبال على الجرار الكهربائي التركي

قال اوندر يول، رئيس مجلس إدارة «ZY» التركية، المصنعة لاول جرار كهربائي في البلاد، إن شركته تعكف على دراسة العديد من طلبات الشراء من مختلف دول المنطقة. وأكد يول تلقيهم العديد من طلبات الشراء من الدول، مشيرا إلى مشاركة الشركة في معرض دولي للجرارات، سيعقد في ألمانيا، نوفمبر/تشرين الثاني القادم. وأضاف يول، في حديثه للأناضول، أنهم يعملون على إنتاج 3 أنواع من الجرارات الكهربائية «صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم»، ومن المقرر أن يبدأ الإنتاج بكميات كبيرة في يونيو/ حزيران المقبل. وشدد على أنه سيكون من السهل بيع الجرارات الكهربائية الصغيرة للمزارعين محليا ودوليا.

تبخُّر مدخرات المصريين

مصطفى عبد السلام

لا تنطلي على المصريين قصة ترويج الإعلام لقرار زيادة الرواتب على أنه إنجاز تاريخي، خاصة أنه يعقبها مباشرة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات يلتهم تلك الزيادة، فما تمنحه الحكومة باليمين تأخذه باليسار، وما تضخّه في جيوب موظفيها من زيادة رواتب وأجور، تسترده من كل المواطنين، وليس من الموظف الحكومي فقط، في صورة زيادات متواصلة في أسعار السلع والضرائب، وما كانت تفعله حكومات مبارك المتعاقبة على حكم مصر طوال 30 سنة من استرداد زيادات الرواتب بشكل غير مباشر يحدث الآن وبشكل أكثر وحشية.

ولسان حال المواطن يقول: «يا ليت زيادة ما تمت على الرواتب»، لأنه سيتم التهامها مباشرة وربما قبل موعد استحقاقها عبر إجراء الحكومة زيادات في أسعار البنزين والسولار والغاز والكهرباء ومياه الشرب والمواصلات وتكلفة خدمات المرور والشهر العقاري وغيرها. كما أن المستفيد من زيادة الرواتب الأخيرة هم موظفو الحكومة البالغ عددهم قرابة 5 ملايين موظف، في حين هناك نحو 24 مليون موظف يعملون في القطاع الخاص ولا تتحرك رواتبهم، بل قد يتم الخصم منها بحجة تداعيات كورونا الخطرة عليهم وتراجع المبيعات وكساد الأسواق.

قبل أيام أعلنت الحكومة المصرية عن زيادة رواتب جميع العاملين بالحكومة بنحو 37 مليار جنيه (ما يعادل 2,3 مليار دولار)، ورفع الحد الأدنى للأجور من 2000 إلى 2400 جنيه، نحو 154 دولاراً، حسب تعليمات السيسي الذي وجه أيضاً بإقرار علاوتين كزيادة دورية للرواتب، بتكلفة 7,5 مليارات جنيه.

وفي الوقت الذي يترقب فيه المصريون تمرير البرلمان زيادات الرواتب، باتوا يترقبون تمرير نفس البرلمان زيادات كبيرة في أسعار السلع والرسوم؛ فحسب مصادر في لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، فإن مشروع الموازنة الجديدة يتضمن زيادة في أسعار الكهرباء بنسبة بين 8,4% و26,3%، اعتباراً من فاتورة يوليو. كذلك تبحث وزارة البترول زيادة سعر البنزين بحجة الارتفاع الأخير في أسعار النفط.

وفي حال زيادة أسعار الوقود من بنزين وسولار وغاز، فإنه تعقبها مباشرة زيادات في فواتير الكهرباء والمواصلات العامة والقطارات ومترو الأنفاق، وهي التكلفة التي يتحملها كل المواطنين وليس فقط من تم رفع رواتبهم.

مدخرات المصريين تتبخر، مرة بسبب تعويم الجنيه المصري وفقدانه نحو 50% من قيمته، والقفزات التي لحقت بأسعار السلع والخدمات جراء القرار، وثانية عبر زيادات متواصلة في أسعار السلع بما فيها الغذائية، وثالثة عبر زيادة الضرائب وتضخم الرسوم الحكومية.

تهاوي التجارة في الموانئ العراقية بسبب تعقيد الإجراءات والمليشيات

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

تكبّدت الموانئ العراقية خسائر باهظة بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة وتدخل الأحزاب والمليشيات في عملها. ودعت إدارة ميناء أم قصر العراقي، في محافظة البصرة المطلة على الخليج العربي جنوب البلاد، الحكومة، إلى تسهيل الإجراءات الإدارية والتنظيمية في الميناء، مؤكدة أن سوء تلك الإجراءات تسبب في انخفاض حركة البواخر الواصلة إلى الميناء بنسبة 40%، ما انعكس على حجم الموارد المالية التي يحققها، فيما طالب مسؤولون الحكومة بإبعاد هيمنة بعض الجهات الحزبية والمليشيات عن الميناء. يجرى ذلك، في ظل أزمة مالية خانقة لم يستطع العراق تجاوزها، منذ انخفاض أسعار النفط عالمياً بعد جائحة فيروس كورونا، بالتوازي مع إخفاق الحكومة في خفض مستوى الفساد المالي المستشري في البلاد. وقال مدير ميناء أم قصر التجاري، فرزدق عبد الرزاق، إن «انخفاض مستوى الحركة التجارية في ميناء أم قصر الشمالي يعود إلى عدة أسباب، منها الإجراءات الجمركية المتبعة من قبل هيئة الجمارك والمنافذ العراقية، والتي أدت إلى عزوف عدد كبير من التجار والخطوط الناقلة عن استخدام الموانئ العراقية»، مؤكداً، في تصريح لإذاعة عراقية محلية، أن «الكثير من تلك الخطوط الناقلة حوّلت حركتها التجارية إلى دول أخرى بسبب تلك الإجراءات».

وأضاف عبد الرزاق أن «ذلك الإرباك في عمل الموانئ عاد بشكل سلبي على العائدات المالية للموانئ، وفقدنا من 30% إلى 40% من حجم التبادل التجاري منذ فبراير/ شباط من العام الماضي 2020»، داعياً إلى تبسيط الإجراءات الجمركية ومنح التسهيلات الممكنة إلى التجار، وكذلك تهيئة الطرق الداخلية لميناء أم قصر، وحوكمة العمل الإلكتروني في الموانئ، كخطوات لإعادة الحركة التجارية إلى سابق عهدها. إلا أنّ مسؤولاً آخر أكد أن أسباباً أخرى تقف وراء عزوف كثير من التجار عن الميناء وتحويل مسارهم نحو موانئ أخرى، إذ إن نفوذ الأحزاب والفصائل المسلحة التي تمتلك مصالح مالية داخل موانئ البصرة يعد من أهم الأسباب التي تحتاج إلى تحرك حكومي لضبطها. وقال مسؤول محلي في محافظة البصرة لـ«العربي الجديد» إن «مشكلة الموانئ بشكل عام تكمن في فرض بعض الأحزاب السياسية المتنفذة وفصائل وجماعات مسلحة نفوذها داخل الموانئ».

مال وناس

حكومة مصر تسترد زيادة الرواتب: غلاء الكهرباء والبنزين

تعتزم الحكومة المصرية فرض زيادة جديدة في أسعار الكهرباء والبنزين، ما يؤدي إلى غلاء كافة السلع الأساسية والخدمات، والتهام زيادات الرواتب

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشف مصدر مطلع في لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب المصري (البرلمان)، أنّ مشروع الموازنة الجديدة للدولة يتضمن زيادة في أسعار الكهرباء، بنسبة تتراوح بين 8,4% و26,3%، اعتباراً من فاتورة أول يوليو/ تموز المقبل، وذلك للمرة الثامنة على التوالي منذ رفع أسعار الكهرباء للمرة الأولى، تزامناً مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم في عام 2014.

وقال المصدر، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، إنّ الزيادة الجديدة ستطاول الشرائح الخمس الأولى من الاستهلاك المنزلي، مبيناً أن سعر الكيلووات لشريحة الاستهلاك الأولى (من صفر إلى 50 كيلوواط في الشهر) سيرتفع من 38 قرشاً (الجنيه 100 قرش) إلى 48 قرشاً، بنسبة زيادة 26,3%، ومن 48 قرشاً إلى 58 قرشاً، بنسبة 20,8% في الشريحة الثانية (من 51 إلى 100 كيلوواط).

وأضاف البرلماني أنّ سعر الكيلووات لشريحة الاستهلاك الثالثة (من صفر إلى 200 كيلوواط) سيرتفع من 65 قرشاً إلى 77 قرشاً، بنسبة زيادة 18,4%، علماً أن هذه الشريحة تمس قطاعاً عريضاً من المواطنين، بوصفها الأكثر استهلاكاً، ومن 96 قرشاً إلى 106 قروش، بنسبة 10,4% في الشريحة الرابعة (من 201 إلى 350 كيلوواط).

وتابع المصدر أنّ سعر الكيلووات لشريحة الاستهلاك الخامسة (من 351 إلى 650 كيلوواط) سيرتفع من 118 قرشاً إلى 128 قرشاً، بنسبة زيادة 8,4%، مع الإبقاء على سعر الشريحة السادسة (من 651 إلى 1000 كيلوواط) بواقع 140 قرشاً، والشريحة السابعة (أكثر من 1000 كيلوواط في الشهر)، المحدد سلفاً بـ 145 قرشاً (0,094 دولار).

غلاء البنزين

ووفق المصدر البرلماني فإنّ وزارة البترول تتجه لزيادة سعر البنزين في السوق المحلية خلال الربع الأخير من العام المالي الجاري (من إبريل/نيسان حتى نهاية يونيو/حزيران)، ارتباطاً بالارتفاع الأخير في أسعار الوقود العالمية، وذلك بقيمة 25 قرشاً للتر، ليرتفع سعر بنزين (80 أوكتان) من 6,25 جنيهات إلى 6,50 جنيهات للتر، وبنزين (92 أوكتان) من 7,50 جنيهات إلى 7,75 جنيهات للتر، وبنزين (95 أوكتان) من 8,50 جنيهات إلى 8,75 جنيهات للتر.

وأكد المصدر أنّ الزيادات المرتقبة في أسعار البنزين والكهرباء، من شأنها رفع أسعار كافة السلع الأساسية والخدمات العامة، وبالتالي التهام الزيادات المقررة في رواتب العاملين في الجهاز الإداري للدولة (قرابة 5 ملايين موظف) مع بداية العام المالي الجديد، والتي ستتراوح بين 400 جنيه و1400 جنيه شهرياً، بحسب الدرجة الوظيفية، وزيادة المعاشات بنسبة 13% لنحو 10 ملايين و500 ألف مواطن.

ضغوط صندوق النقد

وفرضت الحكومة المصرية زيادات كبيرة ومتوالية في أسعار الكهرباء والبنزين والغاز الطبيعي ومياه الشرب، منذ بدء تطبيق برنامجها للإصلاح الاقتصادي في عام 2016 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والذي شمل كذلك فرض ضريبة بسعر 14% على مختلف السلع والخدمات، وتحرير سعر صرف العملة المحلية (الجنيه) أمام الدولار، وفقدانها نحو 70% من قيمتها، ما تسبب في موجات غلاء غير مسبوقة في تاريخ البلاد.

وتعد شريحة الاستهلاك المنزلي الأدنى (الأولى) هي الأكثر تضرراً من الزيادة الإجمالية في أسعار الكهرباء، إذ ارتفع سعر الكيلووات تدريجياً خلال السنوات السبع الماضية من 5 قروش إلى 48 قرشاً مع بدء السنة المالية 2021-2022 بنسبة زيادة 860%، والشريحة الثانية من 11,5 قرشاً إلى 58 قرشاً بنسبة 404%، والشريحة الثالثة من 17,5 قرشاً إلى 77 قرشاً بنسبة 340%.

ودعمت وزارة الكهرباء، القطاع الصناعي، بحجة احتواء التداعيات السلبية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، من خلال تخفيض أسعار الجهد الفائق (العالي) والمتوسط بالنسبة للقطاع بقيمة 10 قروش للكيلووات، مشيرة إلى تحمل خزانة الدولة نحو 22 مليار جنيه قيمة خفض أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي لمدة 5 سنوات مالية، بدءاً من السنة المالية الجارية (2020-2021).

> الزيادة المقبلة في أسعار الكهرباء هي الثامنة منذ تولي السيسي الحكم

تبخر زيادات الرواتب

وكان مجلس الوزراء قد نفى، في بيان رسمي، أول من أمس السبت، رفع أسعار السلع الغذائية في الأسواق المحلية، بالتزامن مع تطبيق زيادة الرواتب والمعاشات في يوليو/تموز المقبل، مدعياً استقرار أسعار كافة السلع الغذائية في فروع المجمعات الاستهلاكية التابعة لوزارة التموين، وتوفر مخزون استراتيجي منها يكفي مدة تتراوح بين 4 و6 أشهر.

وشدد المجلس على استمرار شن حملات تفتيش دورية على الأسواق في مختلف المحافظات، لمنع أيّ تلاعب أو ممارسات احتكارية، مع اتخاذ كل الإجراءات القانونية حيال المخالفين، مشيرا إلى أن الاحتياطي الاستراتيجي من القمح يبلغ 4 أشهر، ومن الزيت 4,8 أشهر، ومن السكر 3,9 أشهر، ومن الأرز 9,2 أشهر، ومن الدواجن 11,4 شهراً.

وكان وزير المالية المصري، محمد معيط، أعلن في تصريحات صحافية، الأسبوع الماضي، أن صرف زيادات الرواتب التي أقرها الرئيس عبد الفتاح السيسي سيتم في الأول من شهر يوليو/ تموز المقبل. وأكد أن «زيادات مرتبات العاملين بالجهاز الإداري للدولة، تقدر بنحو 37 مليار جنيه (الدولار = نحو 15,65 جنيه)، لرفع الحد الأدنى للأجور إلى 2400 جنيه».

وقال معيط، إن «السيسي وافق على مقترح الهيئة القومية للتأمين والمعاشات، بزيادة المعاشات 13% على إجمالي قيمة المعاش». وأضاف أن «القرار يستفيد منه 10 ملايين مواطن، بالإضافة إلى أن زيادة الحد الأدنى للأجور إلى 2400 جنيه، الذي سيستفيد منه 5 ملايين عامل بالجهاز الإداري للدولة، وسيتم صرف الزيادات أول شهر يوليو/ تموز المقبل». ولفت إلى أن «القرار لا يتعلق بالقطاع الخاص، حيث أن هذه الزيادة يستحقها العاملون بالجهاز الإداري للدولة وأصحاب المعاشات فقط».

خصخصة الخدمات

ووفق مصادر نيابية مطلعة، لـ«العربي الجديد»، فإنّ لجنة الخطة والموازنة في البرلمان، برئاسة النائب المعين فخري الفقي، أدرجت مشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة، مثل النقل، والكهرباء، والاتصالات، ومياه الشرب، والصرف الصحي، والصحة، والتعليم.

ويمهد المشروع لخصخصة الخدمات المقدمة للمواطنين في قطاعات مهمة، مثل الكهرباء، والمياه، والنقل، والصحة، والتعليم، ومن ثم رفع أسعارها بصورة تدريجية، عن طريق توسيع مشاركة القطاع الخاص في مشروعات المرافق والخدمات العامة في الدولة، لا سيما في أعمال التصميم والتمويل والإنشاء والتشغيل والاستغلال والصيانة، مع إمكانية تعاقد الحكومة مع القطاع الخاص على بعض هذه المشروعات أو جميعها.

وعصفت جائحة فيروس كورونا بخطط الحكومة الرامية إلى بيع شركات وبنوك حكومية، بغرض توفير موارد مالية للدولة التي تشهد عجزاً مزمناً، رغم معدلات الاقتراض الخارجية المرتفعة، وفرض المزيد من الضرائب، ورفع أسعار السلع والخدمات بشكل متواصل، على وقع خروج المستثمرين الأجانب من البورصة المصرية خلال الفترة الأخيرة، بما يقلص آمال الحكومة في نجاح أيّ طروحات للشركات في البورصة.

ارتفاعات أسعار البنزين والكهرباء من شأنها رفع أسعار كافة السلع (Getty)

المستفيدون من «تكافل وكرامة»

قالت وزيرة التضامن الاجتماعي المصرية، نيفين القباج، إن عدد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة ارتفع إلى 14,3 مليون فرد بتكلفة 19 مليار جنيه (الدولار = نحو 15,65 جنيها) في عام 2021، مقابل 12 مليون فرد بتكلفة 17,7 مليار جنيه في 2018. وأوضحت القباج، خلال احتفالية تكريم المرأة المصرية واليوم العالمي 2021، أن نسبة النساء من إجمالي المستفيدين من برنامج تكافل بلغت 78 بالمائة، تشمل 18 بالمائة من السيدات المعيلات بتكلفة 3,4 مليارات جنيه.

مقابلة

أجراها **بنال البرماوي**

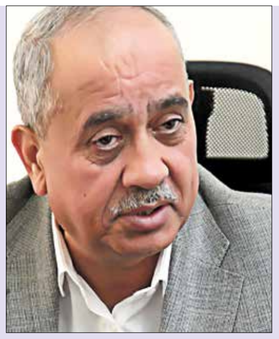

قال رئيس غرفة صناعة الأردن، فتحي الجغبير، في مقابلة مع «العربي الجديد» إن الاضطرابات المحيطة بالأردن ومجاعة كورونا أحدثت ضرراً كبيراً للاقتصاد الأردني، وأكد وجود تحديات عديدة تواجه القطاع الصناعي

فتحي الجغبير

تحديات تواجه الصناعة الأردنية ابرزها ارتفاع تكلفة الإنتاج

اضطرابات المنطقة وكورونا يكبّدان الاقتصاد خسائر كبيرة

■ كيف تقيّم أداء الوضع الاقتصادي الأردني في ظل الظروف المحيطة وأزمة كورونا؟

لا يختلف واقع الاقتصاد الأردني في ظل أزمة كورونا وحجم تأثره بتبعاتها عمّا شهدته بقية دول العالم، مدفوعاً بتراجع مستويات الطلب المحلية والعالمية، وتوقف حركة التجارة العالمية، والإجراءات الحكومية الوقائية، التي تمثلت بإجراءات الحظر الشامل والجزئي والتي امتدّ بعضها لأشهر طويلة، بل إن بعض القطاعات الاقتصادية ما زال متوقفاً عن العمل حتى الآن. وكان لهذه الإجراءات آثار سلبية تراكمية على الاقتصاد الوطني عموماً، وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة خصوصاً. فعلى الرغم من تسجيل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 1,3% خلال الربع الأول من عام 2020، إلا أن الربع الثاني شهد تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي بحوالى 3,6% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، واستمر هذا التراجع خلال الربع الثالث، بتسجيله نمواً سالباً بما نسبته 2,2% مقارنة بالربع نفسه من عام 2019.

■ إلى أي مدى تأثرت حركة الاستثمار في الأردن خلال السنوات القليلة الماضية، وخاصة مع الحديث عن هروب رؤوس أموال للخارج؟

لا يمكن وصف الحالة الاستثمارية بالهروب للخارج، حيث إنه في الوقت نفسه شهد الأردن خلال السنوات الماضية دخول استثمارات جديدة، سواء محلية، أو حتى خارجية. ويشكل عام، ندرك اليوم الحاجة الماسّة إلى العمل الحقيقي في مجال تحسين البيئة الاستثمارية في الأردن، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الأردن، سواء ما قبل جائحة كورونا وما عمّقته الجائحة بعدها. وحسب البيانات الإحصائية، فقد تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة للأردن من أكثر من مليارَي دولار عام 2017 إلى 916 مليوناً لعام 2019.

■ كم عدد المنشآت المسجلة في غرفة الصناعة، وهل انخفضت أعدادها العام الماضي؟

سجلت المنشآت الصناعية تراجعاً واضحاً للعام الثاني على التوالي في عددها خلال العامين الماضيين، ففي عام 2019 تراجع عدد المنشآت الصناعية بنسبة وصلت إلى حوالى 1,9% مقارنة بالعام السابق، وتراجعت أيضاً خلال العام 2018 بنسبة 2,6% مقارنة بعام 2017، بعد أن شهدت ارتفاعاً واضحاً خلال السنوات (2013-2017)، حيث بلغ معدل نمو تلك المنشآت بالمتوسط حوالى 2,6% سنوياً خلال تلك الفترة. وقد انخفضت أعداد المنشآت الصناعية من حوالى 18200 منشأة عام 2017 إلى 17392 لعام 2019.

■ ماذا عن المعوقات التي تواجهها الصادرات الأردنية إلى كل من العراق وسورية؟

السوقان العراقي والسوري كانا يشكلان عمقاً استراتيجياً للمنتجات الأردنية والاستثمارات المشتركة، إذ كانت أكثر من 30% من صادراتنا تتجه نحو السوق العراقي أو من خلال السوق السوري إلى الأسواق المجاورة، وهذا قبل إغلاق معبري جابر ووطربيل الحدوديين معهما. وشهدت العلاقات التجارية مع الدولتين تقلبات كبيرة على مدار السنوات الماضية. وبالرغم من إعادة افتتاح المعبرين الحدوديين منذ أكثر من عامين، إلا أن حجم التبادل التجاري والاستثماري بين الأردن وكلا البلدين لم يرتقِ إلى حجم الطموح، ولم يعد إلى سابق عهده.

■ ما أبرز التحديات التي تواجه القطاع الصناعي الأردني والقطاع الخاص عموماً؟

من أهم تلك التحديات ارتفاع تكاليف الإنتاج بمختلف أشكالها (طاقة، نقل، مواد خام، ضرائب ورسوم). فمن غير المعقول أن تصل الفروق في كلف الإنتاج مقارنةً بدول المحيط والجوار إلى حوالى 25%، وهذا بدوره يعوق بوضوح قدرتنا على جذب وتوسعة الاستثمارات، ويؤثر بشكل رئيسي بالقرار الاستثماري. ويعاني القطاع الخاص أيضاً من ضعف استغلال إمكانات التصدير من خلال انحسار الأسواق التقليدية وضعف الوصول إلى الأسواق غير التقليدية، حيث إنه بالرغم من وصول الصادرات الوطنية إلى ما يقارب 140 سوقاً حول العالم، إلا أن 14 دولة فقط استحوذت على ما يقارب 80% من إجمالي الصادرات. ويعاني القطاع الخاص أيضاً من عدم ثبات التشريعات المنظمة للعملية الاقتصادية.

أخبار

العراق: إخفاق إقرار مشروع الموازنة

أخفق البرلمان العراقي مجدداً في التصويت على مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام 2021، إثر استمرار الخلافات حول بعض البنود. وقالت الدائرة الإعلامية للبرلمان في بيان، مساء أول من أمس، إنه «بالنظر لاستمرار النقاشات حول مشروع قانون الموازنة لمنح الفرصة للجان المختصة لمزيد من المراجعة والتدقيق، تقرر تأجيل التصويت على مشروع قانون الموازنة إلى السبت المقبل». وقالت مصادر مطلعة إن الخلافات بين النواب لا تزال متعلقة بحصة إقليم كردستان في الموازنة، وملف سعر صرف الدينار العراقي، وملف البطاقة التموينية. وأضيفت إلى ذلك مطالبات من بعض الوزارات بزيادة حصصها في الموازنة، ومن برلمانيين بزيادة تخصيصات صندوق إعمار المناطق المحررة من تنظيم «داعش». وتتعلق المادة 11 من مشروع الموازنة بحصة إقليم كردستان، وتنص على قيامه بتسليم 250 ألف برميل من النفط يومياً، مع إيراداته الضريبية لبغداد، مقابل حصوله على نسبة قدرها 12,6% من الموازنة.

أرباح أرامكو تتراجع 44%

انخفضت أرباح شركة «أرامكو» النفطية السعودية بنسبة 44% خلال العام الماضي 2020، مسجلة 183,76 مليار ريال (49 مليار دولار)، مقارنة بنحو 330,69 مليار ريال في العام السابق عليه، الأمر الذي أرجعه رئيس الشركة، أمين بن حسن الناصر، إلى تداعيات جائحة فيروس كورونا، التي تسببت في «أشد السنوات صعوبة في هذا العصر». وعزت الشركة، في إفصاح أرسلته إلى البورصة السعودية ونُشر أمس الأحد، تراجع صافي الربح، إلى انخفاض أسعار النفط الخام وتقلص حجم مبيعاته، وأيضاً تدنّي هوامش الأرباح في أعمال التكرير والكيميائيات. وهوت أسعار خام برنت بنسبة 21,5% خلال العام الماضي، من 66 دولارا للبرميل في بداية العام إلى 51,8 دولارا للبرميل بنهاية 2020. وبحسب النتائج، تراجعت مبيعات أرامكو خلال العام الماضي بنسبة 30,5% لتسجل 768,1 مليار ريال، مقابل 1,1 تريليون ريال في 2019 وقال رئيس الشركة، في بيان للشركة، أمس، إن أرامكو خاضت واحدة هي أشدّ السنوات صعوبة وتحدياً في هذا العصر، غير أنها واصلت تلبية الاحتياجات العالمية من الطاقة بأمان وموثوقية.

بناء مشروع للمرونة المناخية في الأردن

وافق صندوق المناخ الأخضر، أمس، على «مشروع بقيمة 33,2 مليون دولار لبناء المرونة المناخية في الأردن من خلال ممارسات أفضل لإدارة المياه، في وقت حرج حيث التغير المناخي وشح المياه يهددان الأمن الغذائي والمائي في المملكة»، وفق بيان للأمم المتحدة في الأردن. سيفيد المشروع، بحسب البيان، 212416 شخصا (47% منهم من النساء) في 4 مناطق مستهدفة في حوض البحر الميت – محافظات الكرك ومادبا والطفيلة ومعان – التي تعتبر معرضة بشكل خاص للتغير المناخي والتوتر المائي المحفز مناخياً. وستساعد منحة صندوق المناخ الأخضر البالغة 25 مليون دولار على «دعم أهداف سياسة التغير المناخي الخاصة في الأردن (2013 – 2020) من خلال بناء القدرة التكيفية للمجتمعات والمؤسسات ومن خلال زيادة كفاءة أنظمة إدارة المياه، بينما ستساهم الحكومة الأردنية وشركاء آخرون بحوالي 8 ملايين دولار.

استثمارات

الكويت: تخفيضات لرسوم الشركات الأجنبية

أكد مصدر حكومي لـ «العربي الجديد» أنه من المقترح تطبيق الحكومة الكويتية الإجراءات الجديدة الخاصة بتقديم تسهيلات عديدة للاستثمارات الأجنبية في أواخر العالم الجاري

الكويت ـ **احمد الزعبي**

في ظل الأزمات المالية التي تعيشها الكويت، الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا، تسعى الحكومة إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال العديد من الإجراءات والتسهيلات الجديد التي تنوي تطبيقها خلال الربع الأخير من العام الجاري، وفقاً لما أوردته وثيقة حكومية اطلعت عليها «العربي الجديد».

وفي هذا الشأن، أفادت الوثيقة بأن الإجراءات الجديدة ستشمل لائحة مقترحة تتضمن خفض رسوم منح التراخيص للشركات الأجنبية وأفرعها في الكويت، التي تبلغ نحو 75 ألف دولار سنوياً لتصل إلى 45 ألف دولار فقط، فيما ستنخفض رسوم التجديد السنوية إلى 10 آلاف دولار فقط بدلاً من 18 ألف دولار. وأظهرت الوثيقة أن عدد الشركات الأجنبية العاملة في الكويت نحو 212 شركة، فيما يبلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الكويت 5,5 مليارات دولار، في حين تهدف الخطة الحكومية إلى زيادة إجمالي الاستثمارات إلى 20 مليار دولار بحلول عام 2025.

كذلك أشارت الوثيقة إلى أنه سيسمح للمستثمر الأجنبي استخدام العمالة الأجنبية اللازمة للاستثمار، وذلك وفقاً للضوابط المحدّدة مع الالتزام بالحد الأدنى لنسبة العمالة الوطنية الواجب توفرها.

على صعيد متصل، قال مصدر حكومي كويتي لـ «العربي الجديد» إنه من المقترح تطبيق الإجراءات الجديدة في أواخر العالم الجاري، مشيراً إلى أنه تجرى دراسة الجوانب الأخرى بالتنسيق مع العديد من الجهات الحكومية مثل هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون وهيئة الشراكة بين القطاع الخاص والعام والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

وأكد المصدر الحكومي الذي رفض الكشف عن اسمه أن الحكومة لديها رغبة جادة لتحسين بيئة الأعمال التجارية من أجل تشجيع الشركات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية، بما ينعكس على تعافي الاقتصاد الكويتي وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد الكلي على مصادر الطاقة.

وأضاف أن التعديلات لن تشمل فقط خفض الرسوم، ولكنها تهدف إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمار تدعم القدرة التنافسية للكويت وترسيخ مركزها المالي وتحقق رؤيتها الوطنية وتوفير فرص عمل للشباب الكويتي والشعب على السواء.

وأكد وزير التجارة، كمال رزيق، لـ «العربي الجديد» إن «الحكومة منذ بداية «أزمة كورونا» ضربت بيدٍ من حديد للحفاظ على توازن الأسواق، سواء بإغراق الأسواق بالمنتجات وكسر المضاربة بتسخير قوات الأمن التي أحبطت العديد من محاولات إحداث ندرة في الأسواق». وأضاف الوزير الجزائري أنه في أزمة كورونا لم تتنصل الحكومة الاستعداد لشهر رمضان، الذي يشهد عادة ارتفاع الطلب تصاحبه زيادة للأسعار، خاصة في الخضر واللحوم الحمراء والبيضاء، كما التقينا مع اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إنه بدون مشيراً إلى أن جائحة كورونا سلطت الضوء العمل على تعزيز دور القطاع الخاص وجذب على الأزمات المالية المزمنة التي تعاني منها رؤوس الأموال الأجنبية، وتوفير مزايا مهمة البلاد. وتشكل الإيرادات النفطية أكثر من 90 للمستثمرين فلن تشهد انتعاشاً في الاقتصاد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للكويت، الذي يشهد تراجعاً كبيراً في الآونة الأخيرة، وفق بيانات رسمية. بدوره، قال الخبير داعياً الحكومة ومجلس الأمة إلى البدء الاقتصادي الكويتي، ناصر بهبهاني، خلال بالإصلاح من أجل وضع حد للأزمات الراهنة.

الحكومة تسعى إلى جذب الاستثمارات لتنشيط الاقتصاد (ياسر الزيات/ فرانس برس)

الجزائر

توفير السلع لكبح انفلات الأسعار

الجزائر ـ **حمزة كحال**

تسابق الحكومة الجزائرية، الزمن من أجل تحضير الأسواق لتحمل الطلب المرتفع الذي خلفه تفشي وباء كورونا منذ قرابة السّنة، بالموازاة مع توفير السلع تحسبا لقدوم شهر رمضان، من خلال إغراق الأسواق بالمنتجات واسعة الاستهلاك المنتجة محلياً، ورفع القيود الجمركية على السلع المستوردة، وذلك تفادياً لغلاء الأسعار، بالتزامن مع تداعيات عامل «تهاوي الدينار» الذي بات يؤرق الحكومة والشعب على السواء.

وأكد وزير التجارة، كمال رزيق، لـ «العربي الجديد» إن «الحكومة منذ بداية «أزمة كورونا» ضربت بيدٍ من حديد للحفاظ على توازن الأسواق، سواء بإغراق الأسواق بالمنتجات وكسر المضاربة بتسخير قوات الأمن التي أحبطت العديد من محاولات إحداث ندرة في الأسواق». وأضاف الوزير الجزائري أنه في أزمة كورونا لم تتنصل الحكومة الاستعداد لشهر رمضان، الذي يشهد عادة ارتفاع الطلب تصاحبه زيادة للأسعار، خاصة في الخضر واللحوم الحمراء والبيضاء، كما التقينا مع مسيّري شعبة الخضر واللحوم لوضع خريطة طريق تضمن تموين الأسواق بالمنتجات اللازمة. من جانبه أكد مدير ضبط الأسواق ومكافحة الغش في وزارة التجارة، رضا محمد جواد، أن «الوزارة وضعت ورقة طريق تعتمد على إغراق الأسواق بالمنتجات الزراعية وإخراج ما كان مخزناً في غرف التبريد، كما تم التنسيق مع مصانع إنتاج المواد الغذائية التي تعهدت بمراقبة شبكات التوزيع الخاصة بها ونقاط التخزين لمنع المضاربة والاحتكار». وقال جواد لـ«العربي الجديد» إن «الأسواق ستخضع لمراقبة شديدة، من خلال مضاعفة أعوان (موظفي) المراقبة وتدعيمهم بعناصر من الشرطة، سيدخلون الأسواق وحتى نقاط التخزين أينما كانت، وبالمقابل سيتم فتح أسواق مؤقتة، يحق للمنتجين عرض سلعهم فيها مباشرة من دون وسيط، كما سيتم تحديد هوامش ربح على بعض السلع واسعة الاستهلاك لا تتعدى 10%، منها السكر والزيت والبطاطا والطحين، وذلك تماشياً مع المرحلة الحالية»، على أن تُحترم فيها إجراءات الوقاية من «فيروس كورونا».

وشهدت الجزائر في الأسابيع الأخيرة، ارتفاعا في أسعار السلع واسعة الاستهلاك، بسبب تراجع قيمة الدينار إلى مستويات تاريخية أمام الدولار واليورو، وكانت زيوت المائدة الأكثر تأثرا بالزيادات، التي أرجعها المصنعون إلى المضاربين.

وحسب المعلومات التي كشف عنها مدير أحد فروع «البنك الوطني الجزائري»، كمال بوعبازي، لـ«العربي الجديد»، فإنه «سيتم إلغاء الرسم الوقائي المؤقت، على العديد من المنتجات المستوردة إلى غاية نهاية منتصف شهر رمضان». ويطاول القرار اللحوم المجمدة والفواكه المجففة التي يزداد عليها الطلب في رمضان، بالإضافة إلى المكسرات بكل أنواعها، والأجبان البيضاء وغيرها. وأضاف شعبان أن «رفع الرسم الوقائي المؤقت المقدر بين 60% و90% على المنتجات المعنية، دخل حيز التطبيق بدءاً من الأربعاء الماضي».

وفي السياق، رأى رئيس الجمعية الجزائرية للتجار والحرفيين، الحاج طاهر بالنوار، أن «هذه الإجراءات مفيدة للأسواق وللمواطن نظرياً، إلا أن المشكلة في الأسواق الجزائرية لا تكمن في العرض، بل في غياب ضبطها ومراقبتها، وهو ما فتح الباب على مصراعيه أمام المضاربة والاحتكار، ما يؤدي بالأسعار للارتفاع خاصة قبيل رمضان»، الذي يتزامن هذه المرة مع ظرف استثنائي (فيروس كورونا)، ما قد يؤثر على الأسواق».

وأضاف زبدي لـ«العربي الجديد» أن «المسؤولية يتقاسمها الجميع، الحكومة لضبط الأسواق والتجار بتحكيم العقل بعيدا عن الجشع، والمواطن بتبانه على اقتناء ما يحتاج إليه دون لهفة على الشراء والتخزين».

تحقيق

تخطط تركيا لدخول نادي المنتجين والمصدّرين للنفط والغاز خلال احتفال مئوية تأسيس الجمهورية الذي سيُقام في عام 2023. وأدخلت تركيا أخيراً تقنية «التكسير الهيدروليكي» الذي أحدث ثورة النفط الصخري في أميركا لزيادة إنتاجها النفطي

عودة «الفاتح» للتنقيب

تركيا تسعى إلى دخول نادي منتجي النفط والغاز

اسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تتزايد مساعي تركيا لتقليل فاتورة استيراد النفط والغاز التي تزيد على 40 مليار دولار سنوياً، لتصويب عجز ميزانها التجاري بعد استخراج حاجتها السنوية، ومن ثم دخول نادي المنتجين والمصدّرين، خلال مئوية تأسيس الجمهورية، المقرر الاحتفال بها في عام 2023، كما يصرّح المسؤولون. ولم تكتف تركيا باكتشافات حقل «تونا» المقدرة طاقته الإنتاجية بنحو 320 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، في أغسطس/ آب الماضي قبالة سواحل ولاية زونغولداق في البحر الأسود، بل تستعد، وفق ما صرّح به وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي، فاتح دونماز، لإرسال سفينة «الفاتح» مطلع إبريل/ نيسان المقبل، للبدء بأعمال تنقيب جديدة عن الغاز الطبيعي في البحر الأسود، معلناً خلال تصريحات، أن منطقة حقل البحث الجديد، سيطلق عليها اسم «أماسرا - 1». وفي أغسطس/ آب 2020، أعلن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أن سفينة التنقيب «الفاتح»، اكتشفت أكبر حقل للغاز الطبيعي في تاريخ البلاد، بالبحر الأسود، باحتياطي 320 مليار متر مكعب قبالة سواحل ولاية زونغولداق.

وفيما أبدى الوزير التركي ارتياحه لاحترام الجانب المصري حدود الجرف القاري التابع لتركيا، عند فتحها لمنطقة ترخيص جديدة للبحث عن الغاز أمام شركات التنقيب، أكد أن بلاده لديها عمليات تنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط ضمن نطاق جرفها القاري، بعد انتهاء عمليات الصيانة المكثفة، لسفينتي التنقيب «باربا روس» و«ياووز» وبالسياق ذاته، وبغية تقليل كمية استيراد النفط التي تزيد على 360 مليون برميل سنوياً، تستمر تركيا بعملية التنقيب عن النفط التي بدأتها، بحسب الاقتصادي التركي، أوزجان أويصال، منذ عام 1970، وقد كثفتها عبر مؤسسة البترول التركية «TPAO» بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، وبدأت «بشائر» الاكتشاف والاستخراج منذ عام 2013، ليصل الإنتاج اليومي إلى أكثر من 50 ألف برميل يومياً، لكن الآمال كبيرة على نفط البحر الأسود والمتوسط والحقول المكتشفة في ولايتي سيعرت وديار بكر جنوب شرقي تركيا.

وبيّن الاقتصادي التركي لـ«العربي الجديد» أن عودة سفينة الفاتح مطلع الشهر المقبل، هي تتمة لتسع عمليات حفر في المياه العميقة في البحرين المتوسط والأسود، أجرتها سفينتا «الفاتح» و«يافوز» ولن تتوقف تركيا، برأيه، حتى تكون دولة مصدرة للطاقة، كذلك أدخلت بلاده أخيراً تقنية «التكسير الهيدروليكي»، ويمكنها استخراج النفط الموجود في مسام الصخور على أعماق كبيرة، وهذا ما أكده الاكتشاف في حقلي سيعرت باحتياطي 11,2 مليون برميل، وحقل ديار بكر بحجم 5,2 ملايين برميل، إضافة إلى ستة حقول قديمة مكتشفة منذ عام 2014 في ولاية سيرت. وحول الآبار المنتجة فعلياً في تركيا، يقول أوزجان أويصال: «يوجد في تركيا، منذ 72 سنة، أهمّ وأقدم حقل منتج للنفط، هو «رامان-8» في ولاية باطمان، وقد زادت الحكومة حجم الاستثمار به خلال العقد الأخير بأكثر من 1,5 مليار دولار، كاشفاً أن الآبار المستثمرة من تركيا بالخارج، تنتج أكثر من 100 ألف برميل نفط يومياً. لكن براي أويصال، يقدر ما أن اكتشاف الغاز مبشر ويدعو إلى الأمال بالتصدير، تبقى اكتشافات النفط، حتى الآن، أقل بكثير من استهلاك تركيا.

ويقول مليح خان بيلغين، المدير العام لشركة النفط التركية (TPAO)، إن تركيا تستهدف إنتاج 60 ألف برميل نفط يومياً، خلال العام الحالي، مبيناً أن الإنتاج الحالي من النفط بلغ 51 ألفاً و600 برميل، خلال عام 2020. وأشار بيلغين خلال استعراض البرنامج الاقتصادي لشركته، لدى البرلمان التركي أخيراً، إلى أن شركة TPAO جنت عائدات بقيمة 20 مليار دولار إزاء استثمارات بقيمة 15 مليار دولار، خلال الفترة بين عامي 2009 – 2019، بعد التنقيب وإنتاج النفط، في كلّ من جمهورية شمال قبرص التركية، وأذربيجان، والعراق، وأفغانستان. لكن الآمال التركية، بحسب الخبير النفطي، عبد القادر عبد الحميد، ليست مفروشة بالورود، ففضلاً عن الخلافات واستمرار التوتر في البحر المتوسط، تعتبر تركيا حديثة العهد بهذا القطاع، ولن تبلغ مرحلة التصدير، بعد عمليات الاستكشاف والتطوير والإنتاج والنقل والتوزيع، إلا بعد سنوات مع تكاليف استثمارية باهظة. لذا، فالكلام عن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك أو حتى التصدير، يعتبر سابقاً لأوانه.

ويشير عبد الحميد في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن تركيا تستورد أكثر من 90% من استهلاكها من النفط والغاز من الخارج، أي «نحو 53,5 مليار متر مكعب ونحو 360 مليون برميل نفط، لتحتل المرتبة الأعلى من حيث الطلب على الطاقة بين دول منظمة التعاون والتنمية»، لكن الأفق في التجربة التركية، أنها استغنت عن سفن وكوادر التنقيب البريطانية المستأجرة، وصنعت سفنها «يافوز والفاتح»، وطورت سفن التنقيب الامتيازي، كذلك أهّلت الكوادر، وافتخرت العام الماضي، بأن سفينة التنقيب وكادرها تركيان 100%، خلال اكتشاف حقل «تونا» ذي الاحتياطي الهائل (320 مليار متر مكعب).

وستُسهم إمدادات الغاز الطبيعي كثيراً في زيادة أمن الطاقة في تركيا، وتقليل الاعتماد على الغاز المستورد من روسيا، وتبعاً لذلك، تحقيق الحلم التركي في دخول نادي الاقتصادات العشرة الكبرى ضمن خطة الرئيس رجب طيب أردوغان. ويرى خبراء أن التطور في إنتاج النفط والغاز سيعزز مكانة الليرة التركية التي تتعرض لهجمات مستمرة من قبل المصارف الغربية. وفي بعض الفترات، أصبحت الليرة الحلقة الضعيفة في الأمن الاقتصادي التركي التي تستغلها بعض الدول في أوقات الأزمات السياسة.

حقل الغاز التركي في مياه المتوسط الذي غيّر مسار اهتمامات الطاقة التركي (Getty)

فاتورة استيراد النفط والغاز تكلف أنقرة سنوياً أكثر من 40 مليار دولار

خفض معدل التضخم

أكد محافظ البنك المركزي التركي الجديد، شهاب قاوجي اوغلو، الأحد، أن البنك سيواصل استخدام أدوات السياسة النقدية على نحو فعال بما يتماشى مع هدف تخفيف انخفاض دائم في معدل التضخم. وعيّن قاوجي السبت، محافظاً للبنك بدلاً من ناجي اقبال الشمّال. وقال قاوجي اوغلو: «تراجع التضخم سيؤثر إيجابيا على استقرار الاقتصاد الكلي»، وأنّ تراجع التضخم سيساهم في خلق الظروف اللازمة للنمو المستدام.

رؤية

ارتفاع أسعار النفط وأزمات الاقتصاد الخليجي

أحمد ذكر الله

تعددت أسباب انخفاض أسعار النفط في مطلع الربع الثاني من العام الماضي، بين انكماش كبير في الطلب وتقلص مساحات التخزين المتاحة عالمياً بسبب تداعيات أزمة كورونا، والخلافات الكبيرة التي ضربت دول «أوبك+»، وعلى رأسها السعودية وروسيا، اللتان لجأتا إلى إغراق الأسواق عقب فشلهما في التوصل إلى حلول لخفض الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى هبوط الأسعار لما دون الصفر للمرة الأولى في تاريخها. انخفاض الأسعار هدد بشكل مباشر اقتصادات تلك الدول التي تعتمد بصورة رئيسية على الصادرات النفطية، وخاصة دول الخليج، وإن تفاوتت معدلات تضرر تلك الدول حسب درجة اعتماد موارد كل منها على الايرادات النفطية.

أسعار التعادل للموازنات : فاقمت تقديرات أسعار النفط في الموازنات الخليجية أزمة انخفاض الأسعار، لا سيما في ظل الخلل الهيكلي الكبير لاقتصاداتها التي تعتمد على إيرادات صادراته كمصدر شبه وحيد للإيرادات، وتكفي الإشارة إلى أن صادرات النفط تشكل ما يزيد عن 80% من الصادرات الكويتية، وأكثر من 70% من الصادرات السعودية.

ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن قطر تحظى بأدنى سعر تعادل لبرميل النفط بالنسبة لدول المنطقة بنحو 45,7 دولارا في 2020، والكويت في المرتبة الثانية 54,7 دولارا، ونحو 70,19 دولارا في الإمارات، و86,5 دولارا للسعودية، وأعلى قليلا في عمان بـ 87,26 دولارا، وأخيراً البحرين بنحو 95,14 دولارا. وتشير الأرقام السابقة إلى أن دول الخليج تحتاج إلى سعر يتراوح بين 55 دولارا تقريبا إلى ما يزيد عن 80 دولارا للبرميل لكي يتعادل جانبا الإيرادات والنفقات في موازناتها، وهو الأمر الذي يشير كذلك إلى الفجوة الكبيرة بينه وبين الأسعار حتى بعد ارتفاع الأسعار خلال الفترة الحالية، ما يعني تزايد عجز الموازنات بشدة، واضطرار تلك الدول إلى تنفيذ برامج تقشفية صارمة.

كما دفعت العجوزات الناجمة عن تراجع إيرادات النفط دول الخليج إلى التوجه بشكل غير مسبوق للاستدانة من الأسواق الدولية والمحلية، والسحب غير المسبوق من الاحتياطيات العامة. الاقتراض والسحب من الاحتياطيات: في نهاية آب/أغسطس الماضي، قالت وكالة ستاندرد آند بورز إنها تتوقع أن يرتفع دين حكومات دول الخليج بمقدار قياسي يبلغ نحو 100 مليار دولار هذا العام، في ظل تنامي متطلبات التمويل بسبب أزمة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط، وقدرت الوكالة أن الحكومات الخليجية ستسجل عجزاً بنحو 180 مليار دولار، سيجرى تمويل 100 مليار منها بالاقتراض وتوفير 80 مليار دولار عن طريق السحب من أصول حكومية.

كما تواجه صناديق الثروة السيادية الخليجية تحديات على صعيد تفاقم الالتزامات المالية للموازنات العامة، وهو الأمر الذي قد يرجح احتمالية لجوء دول المنطقة إلى تسييل جزء من الاستثمارات الخارجية في صناديقها السيادية، لتخفيف حدة السحب من الاحتياطيات الأجنبية لدى البنوك المركزية، وعدم اضطراب أسعار صرف عملاتها.

ومن أبرز الأمثلة على الأزمة التي تعيشها دول الخليج أن دولة غنية مثل الكويت مطالبة بسداد أقساط ديون داخلية وخارجية بقيمة 14 مليار دولار خلال السنوات السبع المقبلة، منها 8 مليارات دولار سندات دولية تستحق في مارس/ آذار 2022، كما تحتاج، وفقا لتقديرات موديز، إلى تسييل 15 مليار دولار لتغطية نفقات الميزانية العامة خلال العام المالي المقبل (2021/ 2022)، ورغم أن هذه المبالغ صغيرة بالنسبة للاحتياطيات الكويتية، إلا أنها مؤشر مهم على ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع الاقتصادية الخليجية مستقبلاً.

الزيادة لن تقلل حدة التقشف : ارتفعت أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال الأونة الأخيرة حتى بلغت 70 دولارا للبرميل، وهو رقم قد يعوض جزئيا الخسائر السابقة، لكن السؤال الآن هو: هل ينجح هذا الارتفاع في تخفيف وتيرة ووقع التقشف على الاقتصادات الخليجية؟

بداية، موجة التفاؤل بنجاح اللقاح قريباً في محاصرة انتشار الفيروس، وبالتالي تعافي الطلب وعودة التدفقات المالية، ما يؤدي إلى التقليل من حدة الموجات التقشفية على الشعوب الخليجية، يمكن وصفها بالحذرة والمبكرة. كما أن تعافي الاقتصاد العالمي لا يزال مضطربا إلى حد كبير، وهو ما ينعكس على تأرجح أسعار البترول صعوداً وهبوطاً خلال الأشهر الماضية. كما أن أوضاع الاقتصادات الخليجية حالياً تختلف إلى حد كبير عن أوضاعها في الأزمات السابقة، فقد أصبحت للدول الخليجية احتياجات تمويلية أكبر وأصول خارجية أقل مقارنة بأوضاعها السابقة. كما أن هوامش الأمان المالي تدهورت خلال السنوات القليلة الماضية، ما يحد من مجال دعم النمو المتهاوي، ويتطلب إصلاحات تتخطى عجز الموازنات العامة.

أمر قد يتكامل مع احتمال فرض الجائحة استمرار الطلب عند مستوى منخفض لفترة أطول، ما يعني ببساطة أن التعويل على انتعاش أسعار النفط في إعادة ملء الخزائن مرة أخرى قد لا يكون في محله إلى حد كبير.

كما أن الأثر السلبي لتراجع الإنفاق الحكومي، الذي يُعد المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي الخليجي، قد يستمر خلال ما تبقى من العام الحالي، وأغلب الظن إلى نهاية العام القادم. ويشير ذلك بجلاء إلى ضعف إمكانية إزالة برامج التقشف الخليجية عن كاهل المواطنين، وربما يكون منتهى الأمل هو تخفيف حدتها، وهو الأمر المشكوك فيه غالباً.

الإصلاح أكبر من علاج عجز الموازنة، يبدو التركيز على هبوط أسعار النفط وتسببه في عجز الموازنات الخليجية مضللاً إلى حد كبير، فالاقتصادات الخليجية تعاني خللاً هيكلياً مزمناً باعتمادها على النفط كمورد شبه وحيد، ولا شك أن معظم دول الخليج حققت تقدماً محدوداً للغاية في تنويع اقتصادها خلال العقود الثلاثة الماضية، للحد من التعرض للتقلبات وعدم اليقين في سوق النفط العالمية، والمساعدة في خلق وظائف في القطاع الخاص، وزيادة الإنتاجية والنمو المستدام.

وتبدو عواقب الأزمات السعرية النفطية المتكررة مؤخراً محفزات مهمة، ودلائل على أن الأوضاع لا يمكن أن تستمر على بطئها وعدم إعطائها الاهتمام الكافي، وأن السلطات عليها حسم هذا التردد قبل أن تتفاقم المشكلات، وينفد رصيد الحلول الممكنة.

النفط الإيراني... بايدن حائر والصين والهند ترفعان الواردات

توقعت شركة أميركية أن ترفع إيران صادرات النفط إلى الصين لأكثر من مليون برميل يومياً

طهران، واشنطن ـ **العربي الجديد**

بينما لم تعلن إدارة الرئيس الأميركي جوزيف بايدن بعد عن سياسة واضحة تجاه الحظر الأميركي على إيران، تواصل الشركات الإيرانية زيادة صادراتها النفطية إلى الصين والهند، بينما تسعى لإقناع كوريا الجنوبية بفك تجميد أموالها من مبيعات النفط البالغة قيمتها مليار دولار.

وتمنح حكومة طهران، التي تعاني من ضائقة مالية وسط محاصرة كورونا، خفضاً كبيراً في خاماتها لشركات المصافي الصينية والهندية التي باتت منزعجة من ارتفاع سعر الخامات المستوردة من دول الخليج في أعقاب ارتفاع اسعار النفط إلى أكثر من 70 دولاراً لخام برنت.

وتجدّ شركات المصافي الآسيوية منذ أشهر في البحث عن خامات رخيصة في أفريقيا وأميركا الجنوبية، في وقت وصلت أسعار الخام الارتفاع، ويهدد ارتفاعها دورة الانتعاش المرتقبة بعد جائحة كورونا.

وحسب صحيفة «إنديا تايمز»، طلبت الحكومة الهندية، التي تستورد نحو 84% من احتياجاتها النفطية من الخارج، من المصافي الحكومية تقليل واردات النفط من دول الخليج في الأسبوع الماضي، التي تغذيها بنحو 60% من احتياجاتها. وتأمل المصافي الهندية السماح لها باستيراد الخامات الإيرانية الرخيصة، ولكن يبدو أن إدارة الرئيس بايدن حائرة حتى الآن في التعامل مع إيران. في هذا الشأن، توقع مسؤول مجلس الأمن القومي الأميركي السابق ريتشارد غولدبيرغ، في تعليقات لنشرة «أن بي آر» الأميركية، أن تواصل إدارة بايدن الاحتفاظ بالحظر على النفط الإيراني كأداة ضغط على إيران للوصول إلى الأهداف التي ترجوها من إعادة التفاوض.

ويرى غولدبيرغ أن الحظر الذي طبقه الرئيس السابق دونالد ترامب كان فعالاً، وأن «على إدارة بايدن عدم التسرع في التساهل مع إيران»، ولكن في المقابل، فإن بايدن يرغب في إعادة التفاوض حول الحظر الإيراني، وربما منح حكومة حسن روحاني نافذة قبل بدء إعادة التفاوض.

وحسب صحيفة «فايننشيال تايمز»، فإن إدارة بايدن حذرت الصين من استيراد النفط الإيراني «قائلة إنها لن تغمض عينيها تجاه تزايد واردات الشركات الصينية من النفط الإيراني». واوضحت إدارة بايدن لمسؤولين صينيين أن «الحظر على إيران لا يزال قائماً». وحسب نشرة «أويل برايس» الأميركية، فإن شحنات النفط الإيراني، التي استوردتها الصين، بلغت نحو 478 ألف برميل يومياً خلال شهر فبراير/ شباط الماضي.

من جانبها، توقعت شركة «كيبلر» الأميركية، التي ترصد شحنات النفط العالمية، أن تبلغ شحنات النفط الإيرانية إلى الصين نحو مليون برميل يومياً في شهر مارس/ آذار الجاري. وفي ذات الشأن، ذكرت شركة «بترولوجيستك»، التي يوجد مقرها في مدينة جنيف السويسرية وتراقب حركة الناقلات النفطية، أن شحنات النفط الإيراني في يناير/ كانون الثاني ارتفعت إلى أكثر من 600 ألف برميل يومياً.

على الصعيد الداخلي، تواصل الحكومة الإيرانية التوسع في منصات التصدير النفطي. وحسب وكالة فارس الإيرانية، تم الانتهاء من تركيب أول رصيف عائم لتصدير النفط في ميناء جاسك جنوب شرقي إيران، وبدأت عملية تدشينه بطاقة تصديرية قدرها مليون برميل نفط يومياً.

وأعلن المشرف على إنجاز مشروع مرفأ جاسك لتصدير النفط وحيد مالكي عن إكمال تصنيع أول خط لنقل وشحن النفط الخام من هذا المرفأ التصديري.

وقال: إن أول رصيف عائم تصديري بطاقة 7 آلاف متر مكعب في الساعة (SPM) من النفط الخام الخفيف والثقيل، بالإضافة إلى المكثفات الغازية، تم تركيبه في منطقة جبل مبارك بمحافظة هرمزكان /جنوب شرق/ ودخل مرحلة التدشين.

وأضاف: إن وزن هذا الرصيف يبلغ نحو 800 طن، وتم تصنيعه من قبل شركة هندسة وبناء المنشآت البحرية، وبوفر إمكانية تصدير النفط الخام والمكثفات الغازية ورسو الناقلات من فئة VLCC، أي الناقلات النفطية العملاقة.

وأشار إلى القرار الاستراتيجي للحكومة القائم على تشييد مرفأ نفطي على سواحل مكران /جنوب شرق/ بهدف رفع الطاقة وتنويع محطات تصدير النفط الخام والمكثفات الغازية في البلاد، موضحاً أن النشاطات الهندسية وتأمين السلع وتنفيذ المشاريع قد بدأت منذ بداية العام الجاري (العام الإيراني يبدأ في 21 مارس/آذار)، كما تم تسجيل أرقام قياسية طيبة في مجال التصنيع المحلي.

مصافٍ آسيوية تبحث عن الخامات الرخيصة بعد تجاوز السعر 70 دولاراً

حقول النفط الإيرانية تنتظر قرار فك الحظر (Getty)

أوروبا تنقذ السياحة بـ«جواز كورونا»

ناصر السهلي

وسط أزمة ركود اقتصادية وشلل سياحي على غير المعتاد، وما يشبه «حرب لقاحات»، وصلت إلى تهديد رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون ديرلاين، بفرض حظر على تصدير اللقاح إلى بريطانيا، تعمل دول الاتحاد الأوروبي على إيجاد حل لمشكلة حركة المواطنين بين دولها على أمل تنشيط السياحة. وضربت جائحة كورونا أكثر من موسم سياحي في أوروبا منذ ربيع العام الماضي 2020، وهناك شكاوى عديدة من شركات السياحة التي تعاني في كل من اليونان وإيطاليا وإسبانيا والعديد من الدول الأكثر تضرراً من توقف السياحة.

وفي محاولة لإنقاذ الموسم السياحي المقبل، طلبت فون ديرلاين، من دول الاتحاد التسريع بتبني سياسة موحدة لقاعدة بيانات تحت مسمى «جواز سفر كورونا» الإلكتروني.

ووصفت المفوضية الأوروبية في بروكسل ما يفكر فيه الأوروبيون لإنقاذ موسمهم بأنه «وثيقة إلكترونية خضراء» تضمن للدول الأعضاء «إعادة العمل بحرية الحركة بطريقة آمنة ومسؤولة وتحمل مصداقية».

وكانت دول حوض المتوسط التي تعتمد في دخلها على السياحة ضغطت بشدة، وطالبت بضرورة تنفيذ خطوة «جواز كورونا» الذي يتيح حرية الحركة لمواطني الاتحاد الأوروبي بين دوله. ويعتقد الأوروبيون أن الوثيقة التي تستند إلى رمز «كيو آر QR» يمكن اقتناؤها على الهواتف الذكية أو مطبوعة. وتوضح الوثيقة ما إذا كان الشخص اكتسب مناعة بعد إصابته بكورونا أو بتلقيه تطعيما أو حصوله على نتيجة فحص سالبة.

ورغم ذلك ينظر البعض إلى هذه الخطوة على أنها يمكن أن تشكل «تمييزاً ضد الأشخاص الذين لم يتلقوا اللقاح وبدون السفر في الإجازة الصيفية».

واعتبر مفوض الشؤون القانونية في الاتحاد الأوروبي، ديرير رايندرز، أن الخطوة مفيدة في موسم الصيف الذي بات على الأبواب، ولكن لا تزال هنالك عقبات تواجه الدول في تقبل فكرة «جواز كورونا»، وهو ما أدى إلى تباطؤ في إجازة الخطة. وأدى هذا التباطؤ في إيجاد حلول للأزمة السياحية، إلى مهاجمة وزير السياحة اليوناني، هاري ثيوتشاريس، للنادي الأوروبي، معتبراً ساسته «قصيري النظر»، وذلك بالتزامن مع تردد السياح في حجز رحلاتهم بسبب مخاوف عدم تعويضهم إذا ما ألغيت الرحلات.

وكان ثيوتشاريس ينتقد بتصريحاته تلك ألمانيا وفرنسا اللتين أبديتا شكوكا في فكرة جواز «سفر كورونا»، وذلك بالتزامن مع بطء عملية التطعيم الأوروبي، وتبرير بعض الساسة أن ذلك «يمكن أن يقرأ على أنه محاولة تطعيم قسري للناس».

من جانبه عاد وزير الخارجية الدنماركي، يبيا كوفود، بعد معارضة أي قبول الفكرة تحت ضغط مجتمع المال والأعمال الدنماركي وتأييدهم لفكرة الجواز وتلافي المزيد من الخسائر الاقتصادية. وقال الوزير إن بلاده ستسرع من تطبيق الجواز الإلكتروني على الهواتف الذكية ورجال الأعمال الذين تلقوا تطعيماً أو اكتسبوا مناعة بعد إصابتهم بكورونا. وتخلى وزير الخارجية الدنماركي، يبيا كوفود، عن معارضته بعد تأييد مجتمع المال والأعمال الدنماركي لفكرة الجواز وتلافي المزيد من الخسائر الاقتصادية.

خطة «جواز كورونا» تواجه عقبات من بعض دول الاتحاد الأوروبي

فنادق باريس تعاني وعمالها يحتجون على عمليات إعفائهم القسري (Getty)